"افتَعَل" المطاوعة بين النحويين والمفسرين

الدكتور سمير جلولات

مختبر اللسانيات وأنساق الثقافات

كلية اللغة العربية، مراكش

المغرب

ملخص:

شكّل بناء (افتعَلَ) تحدّيا للكثير من النحويين والمفسرين الذين اهتموا بتأويل معاني أفعاله، إذ افترض جلّهم أن المطاوعة تأتي من هذه الصورة الصرفية سماعية فيما شذّ عن القياس على (انفَعَلَ)، مما كانت فاؤه أحد حروف الإذغام الرنينية [و.ل،ن،ر]. بينما رفض غيرهم هذا القيد الصواتي، فقبلوا المطاوعة من أفعال ترد في سياق دمج صواتي يراعي هذا القيد، كما قبلوها من أفعال لا تقبله.

وإذا كانت (انفَعَلَ) تأتي غالبا للدلالة على المطاوعة، فإن (افتعَلَ) تأتي ملتبسة بمعاني أخرى، مثل: الاتخاذ، والمبالغة، والتعمّل، والتصيير والانعكاس.. مما يؤشر على أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى فهم أسباب اختلاف بعض النحويين والمفسرين في تخريجهم لمعنى المطاوعة من هذه الصورة الصرفية، وذلك لتخليصها من المعاني التي قد تتداخل معها بسبب الاشتراك في الصيغة الواحدة.

الكلمات المفتاحية: تناوبات المطاوعة، الانعكاس، الإغناء عن (انفَعَلَ)، الفعل الخفيف، التعمّل.

مقدمة

قيّد أغلب النحويين والمفسرين المطاوعة من (افتعَلَ) بقيد صواتي، إذ أخرجوا ما شذ عن (انفَعَلَ) مما كانت فاؤه أحد حروف الإذغام [و.ل.ن.ر] من القياس إلى السماع، بينما امتنع غيرهم عن هذا الشرط، محتجين بتوارد المطاوعة في أفعال دونه. ولعل هذا من أهمّ أسباب الاختلاف بينهم في تخريج معنى المطاوعة من (افتعَلَ)، وتلبسها عند بعضهم بمعاني أخرى مثل: الاتخاذ، والمبالغة، والتعمّل، والتصيير والانعكاس

نتقصّد من خلال هذه الورقة كشف بعض صور هذا الالتباس، سعيا لتخليص المطاوعة من هذه المعاني التي قد تلتبس بها عند النحويين والمفسرين. ونستند في ذلك إلى التصميم الآتي: في المحور الأول سنعرّف المطاوعة عند النحويين، وسنبرز كيفية اشتقاقها من صورة (افتعَلَ) في المحور الثاني، مستحضرين القيد الصواتي الذي قيّد به النحويون هذه الصيغة. بينما ستعرض في المحور الثالث لتناوباتها مع (فعَلَ)، و(أَفعَلَ)، و(فعَّلَ)، وفي المحور الرابع لالتباسها بالاتخاذ، والمبالغة، والتعمّل، وسنختم بخلاصة تضمّ أهم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

1. المطاوعة عند النحويين:

تطلق المطاوعة عند النحويين للدلالة على تأثر المفعول وقبوله أثر فعله، سواء كان التأثير متعدّيا، نحو: عَلَّمْتُهُ الْفِقْهَ فتعَلَّمَهُ: أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلّم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعدّ (...)، أو كان لازماً، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ: أي تأثر بالكسر"[1]. وقد اشترط ابن هشام في المطاوعة أن ينقص المطاوع عن مطاوَع درجة[2]، فإذا تعدّى المطاوَع إلى مفعول واحد، فإن مطاوِعه لا يتعدّى، بل يكون لازما، نحو: (كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، ومَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ). وإذا تعدّى المطاوَع إلى مفعولين، فإن مطاوِعه يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: (أَلْبَسْتُهُ الثوْبَ فلَبِسَهُ، وعَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ فَتعَلَّمَهُ)[3]، ولا يتّفق مطلقا مع مطاوعه في المتعدّي.

وقد يشتق الفعلان المطاوِع والمطاوَع من الجذر نفسه. وهذا النوع من المطاوعة قياسي وإن سُمع، ويعرف باسم "المطاوعة الصرفية"[4]. وهناك نوع آخر من المطاوعة، يعرف باسم "المطاوعة المعجمية"[5]، ولا يشترط فيه التلاقي في الاشتقاق بين الفعل ومطاوعه، وإنما تُقبل المطاوعة بين فعلين مختلفين مبنى ومشتركين معنىً، شرط أن يحمل أحدهما معنى التأثير ويفيد الآخر قبول الأثر، كما في مثل: "أَعْطَيْتُهُ فَأَخَذَ، وكَلَّمْتُهُ فَاسْتَمَعَ، وأَمَرْتُهُ فَأَطَاعَ"[6]، و"طردته فذهب، إذ لم يقولوا: فَانْطَرَدَ ولا فَاطَّرَدَ، فاستغنوا عن لفظه بلفظ غيره لأنه في معناه"[7]. وهذا النوع من المطاوعة ينتصر للسماع على القياس، فرغم وجود المطاوِع القياسي "اِنْطَرَدَ أو اطَّرَدَ" إلا أنه لم يُلجأ إليه لأن العرب لم تتكلّم به.

2. "افتعَلَ"[8] المطاوعة والقيد الصواتي

تتميز هذه الصورة بدمج صرفية التاء في الجذر بعد الساكن الأول. ويأتي الفعل منها لازما ومتعدّيا، وإذا جاء للمطاوعة كان لازما[9]. والأصل في المطاوعة منها هو السماع، ولا تخرج إلى القياس إلا فيما نابت فيه عن (انفَعَلَ) ممّا كانت فاء فعله حرفاً من حروف الإدغام [و.ل.ن.ر][10]، لئلا تدغم في النون فتلتبس بغير معنى المطاوعة. ولا يشترط فيه أن يكون دالّاً على العلاج الحسي مثل: (انفَعَلَ)، وهو ما وضّحه الأستراباذي بقوله: "فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، ولا تقول فانغمّ"[11].

وقد درج جلّ النحويين على تعليل هذا العدول الصيغي من (انفَعَلَ) إلى (افتعَلَ) في الأفعال المبدوءة بالنون مثل: "انتهَوْا"، و"انتبَذَتْ"، و"انتثرَتْ"، أو بالراء: "ارْتَدَّ"، أو بالواو: "اتَّسَقَ"[12] بقيود صواتية تمثلت أساسا في كون النون علامة للمطاوعة يكره طمسها، لأن حق العلامة الاختصاص، أي؛ أن اشتقاق المطاوعة من هذه الصورة الصرفية يقترن بتوارد التاء في سياق دمج صواتي يمنع ورود النون.

ووفق هذا التصور، فالتاء تعدّ بديلا صرفيا للاصقة النون التي ترد في سياق الحروف الرنينية [و.ل.ن.ر]، كما في الأمثلة الآتية:

(1) ﴿فَإِنِ **انتَهَوْاْ** فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[13]

(2) ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ **انتثرَتْ**﴾[14]

(3)أ. ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَيهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ **فَارْتَدَّ** بَصِيرا﴾[15]

ب. ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۖ **فَارْتَدَّا** عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾[16]

(4) ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا **اتَّسَقَ**﴾[17]

ويخضع هذا الإبدال الصرفي في هذه الأفعال المطاوِعة لبعض قواعد إعادة التسوية، مثل: قاعدة المماثلة[18] التي تسمح بإبدال فاء المثال الواوي تاءً، وإدغامها في تاء (افتعَلَ)، كما في الفعل المطاوع "اتَّسَقَ"[19] الوارد في (4). وقاعدة إبدال تاء (افتعَلَ) فيما كانت فاؤه دالا أو ذالا أو زايا، كما في الفعل: "ادَّكَرَ" الوارد في (5) حيث أبدلت التاء دالا فصار "اذدكر"، وقلبت الذال دالا لثقلها ولتقارب مخرجيهما، ثم أدغمت في الدال فقيل: "ادَّكَرَ".

(5) ﴿وَقَالَ الذِي نَجَا مِنهُمَا وَ**ادَّكَرَ** بعْدَ أُمَّةٍ اَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَاوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾[20]

في حين قلبت التاء زاياً وأدغمت في أختها واحتاج الفعل "ازَّيَنَ" همزة وصل في المثال الآتي:

(6) ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ اَنزَلْنٰهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْاَرْضِ مِمَّا يَاْكُلُ النَّاسُ وَالْاَنْعٰمُ حَتّٰٓى إِذَا أَخَذَتِ الْاَرْضُ زُخْرُفَهَا وَ**ازَّيَّنَتْ**﴾[21]

وعلى الرغم من هذا التوزيع الصواتي بين النون والتاء في المطاوعة، إلا أن هناك أفعالا أخرى وردت في النص القرآني إما بعيدة عن هذا التقييد الصواتي كما هو الشأن بالنسبة للفعل "اهْتَزَّ" الوارد في (7) و(8)، وإما جاءت مناوباتها الجعلية على صورة أخرى غير (فعَلَ) المتعدية، ومنها الفعل: "احْتَرَقَ" مطاوع "أَحْرَقَ" الوارد في (9) أدناه، وهو ما نجم عنه اختلاف بين بعض المفسرين في تأويلها؛ بين من اشترط ضرورة الالتزام بالقيد الصواتي للدمج في تخريج معنى المطاوعة، فأخرج ما شذ عن ذلك إلى معاني أخرى غير المطاوعة، مثل: الاتخاذ، والمشاركة، والإظهار، والإغناء عن المجرد، وبين من أقرّ بوجود هذا القيد لكنه لم يشترطه للدلالة على المطاوعة، لذلك قبل المطاوعة من أفعال تخضع لهذا القيد مثل الأفعال الواردة في الأمثلة (1-6) كما قبلها من غيرها.

(7) ﴿وَمِنْ اٰيٰتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْاَرْضَ خٰشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ **اهْتَزَّتْ** وَرَبَتْ﴾[22]

(8) ﴿وَأَنْ عَسىٰ أَنْ يَّكُونَ قَدِ **اقْتَرَبَ** أَجَلُهُمْ﴾[23]

(9) [اَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّة مِّن نَّخِيل وَأَعْنَٰب تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الانْهٰرُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرٰتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّة ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ **فَاحْتَرَقَتْ**][24]

3. تناوبات (افتعَلَ) المطاوِعة:

وإذا عدنا إلى الآيات التي جاءت فيها أفعال المطاوعة على صورة (افتعَلَ) في كتب التفسير، أمكننا أن نصنفها تبعا للمطاوَع المقدّر إلى ثلاث مجموعات:

3.1. (افتعَلَ) مطاوِعة (فعَلَ)

وقد ورد منها ستة عشر فعلا وهي: (اشْتَرَى)، و(اسْتَوَى)، و(انتَهَوْاْ)، و(امْتَازَ)، و(افتَدَتْ)، و(انتَبَذَتْ)، و(اصْطَبِرْ)، و(يَأْتَمِرُونَ)، و(يرْتَابُواْ)، و(اهْتَدَيْتُ، اهْتَدَى، تَهْتَدُونَ)، و(اهْتَزَّتْ)، و(اقْتَرَبَتْ)، و(أَتَمِرُواْ)، و(انتثرَتْ)، و(اكْتَالُوا)، و(اتَّسَق). إضافة إلى فعل وحيد كرّرت عينه، وقد ورد في ثلاثة مواطن: (يرْتَدَّ وجاء على ارْتَدَّ، وفَارْتَدَّا).

ويختلف طريق المطاوعة من هذه الأفعال بين:

أ. **الدلالة على معنى (انفَعَلَ)**: وقد ورد منها فعل وحيد هو: (امْتَاز)، لأنه وإن كان قد صدّر بالميم إلا أنه جاء على (انفَعَلَ) في قراءة شاذة لقوله تعالى: [وَامْتَازُواْ الْيَوْمَ][25]، فلم يخرج إلى الإغناء عن (انفَعَلَ).

ب. الإغناء عن (انفعل): في الأفعال المطاوِعة لـ(فعَلَ) والمبدوءة بالنون: (انتهَوْا)، و(انتبَذَتْ)، و(انتثرَتْ)، أو بالراء: (ارْتَابُوا)، و(يرْتَدَّ، وارْتَدَّ، وفَارْتَدَّا)، أو بالواو: (اتَّسَقَ)[26].

وقد ألف النحاة العرب القدماء تعليل هذا العدول الصيغي عن (انفَعَلَ) إلى (افتعَلَ) بأسباب صوتية. والظاهر أن ثمة أسباباً أخرى غير هذا التعليل، بدليل وجود بعض الأفعال التي تقبل الصيغتين معاً، ومنها (امْتَازَ)، و(ائْمَازَ).

فالمتمعّن في سياقات ورود هذه الأفعال، يستوقفه امتناع مجيئها على (انفَعَلَ)؛ لأنها ليست خالصة في التعبير عن معنى المطاوعة، إذ تتقاطع مع بعض المعاني الأخرى؛ ومنها المشاركة كما في (ارْتَدَّا)، والاتخاذ كما في (انتبَذَتْ)... ولعل مردّ ذلك إلى ما تحتمله هذه الصيغة من الدلالة على الاجتهاد في تحصيل الفعل الذي لا يكون إلا بدافع ذاتي، وإن بدا السعي إلى تحقيقه نتيجة عوامل خارجية كالمشاركة، أو الاتخاذ مثلاً.

وإذا كان الخطاب في المثال (10) خطابا خاصا موجها إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، يراد به العموم ليشمل أهله والمؤمنين من بعده، فإنه خطاب عين يتقصد نبي الله يعقوب في (11أ)، وموسى والخضر في (11ب)، وواحدا من صاحبيْ يوسف في السجن اللذين استعبراه الرؤيا[27] في (12).

(10) ﴿قُلِ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نفْسي وَإِنِ **اهْتَدَيْتُ** فَبِمَا يُوحي إِلَيَّ رَبِّيَ﴾[28]

(11)أ. ﴿فلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقيهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ **فَارْتَدَّ** بَصِيرا﴾[29]

ب. ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نبْغِۖ **فَارْتَدَّا** عَلَىٰ ءاثارِهِمَا قَصَصًا﴾[30]

(12) ﴿وَقَالَ الذي نَجَا مِنهُمَا و**ادَّكَرَ** بعْدَ أُمَّةٍ اَنَا أُنَبِّيُكُم بِتَاوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾[31]

وعلى الرغم من تنوع وجوه الخطاب في أفعال المطاوعة الواردة في هذه الأمثلة إلا أنها تشترك في حيوية الموضوع الداخلي المتأثر وهو ما يسمح بوسمه بسمتي المعاني [+متأثر،+حالة ذهنية]، بخلاف ما جاء منها ضمن خطاب الجمادات؛ خطاب من يعقل، مثل:

(13) ﴿يَوْمَ يقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ **امْتَلَأْتِ** وَتقُولُ هَلْ مِن مَّزِيد﴾[32]

إذ تم تشخيص "جهنم" مثل كائن حي عاقل، لا يكفّ عن طلب المزيد من الكفرة في صورة تقشعرّ لها الأبدان. فالخطاب لجهنم والرد رد من يعقل ويعي، وفيه دليل على الدعوة إلى مزيد تفكر وتدبّر، إمعانا في هذه الصورة المرعبة التي تضمر الفاعل الحقيقي (المنفذ: الله) المسؤول عن حدث "مَلْءْ جَهَنَّمَ"، وانتقال الموضوع الداخلي "المفعول" إلى موقع الفاعل، وإسناده إعرابه؛ إعراب الرفع حتى تصوّر الحدث وكأنه صادر عنه على وجه التحقيق، وإن كان ضربا من التمثيل والتخييل، وهو ما يسمح بوسمه بسمتيْ الضحية [+متأثر،-حالة ذهنية].

3.2. (افتعَلَ) مطاوِعة (أَفعَلَ)

يقع هذا التناوب بين أفعال تم نقلها بواسطة همزة النقل من الصورة المتعدية إلى صورة (أَفعَلَ) الجعلية، وهي أفعال تنتقي موضوعا خارجيا يحمل الجاعل ("قوة طبيعية: النار في (9) المكررة هنا في (14)، و و"الشيب" في (15) أدناه)، مما يسمح بوسمه بالسمتين [+جعل،+/-حالة ذهنية]، وتتناوب هذه الصورة الصرفية مع صورة (افْتَعَلَ) المطاوعة المعبرة عن أحداث يمكنها أن تقع دون تدخل لمنفذ. وقد ذُكر منها في النص القرآني "احْتَرَقَ"، و"اشْتَعَلَ" الواردين في المثالين الآتيين:

(14) [أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّة مِّن نَّخِيل وَأَعْنَٰب تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الانْهَٰرُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّة ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ **فَاحْتَرَقَتْ**][33] (=9)

(15) [وَ**اشْتَعَلَ** الرَّأْسُ شَيبًا][34]

وقد تلتبس المطاوعة من هذه الصورة الصرفية بالانعكاس في حال انتقاء أفعالها لموضوعات خارجية يمكنها أن تحمل دور المنفذ والمعاني في آن، مما يجعلهما متطابقين ويحيلان معا إلى نفس الكيان، كما في المثالين:

(16) [وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّيَ أَنَا أَخُوكَ فَلَا **تبتَئِسْ** بِمَا كَانُواْ يعْمَلُونَ][35]

(17) [فَأَعْرِضْ عَنهُمْ وَ**انتَظِرِ** انَّهُم مُّنتَظِرُونَ][36]

إذ يحتملان أن يجري المنفذ إجراء على نفسه (كما في (16) إذ يجري بنيامين إجراء "الابتئاس" على نفسه، وفي (17) يجري محمد صلّى الله عليه وسلّم حدث "الانتظار" على نفسه). ويؤول ذلك إلى ما يشترطه بناء الانعكاس في موضوعه من قيد الحيوية (Animacy) كي يمكن تصوره منفذا ومعانيا في الوقت نفسه، بينما لا تشترط المطاوعة هذا القيد، إذ يمكن أن يقترن موضوعها به كما في هذين المثالين، كما يمكنها أن تأتي دونه على غرار الأمثلة السابقة الواردة في (14)، و(15).

فكل ما يشترطه قبول تأويل المطاوعة هو أن يكون موضوعها متأثرا بعامل خارجي مضمر يجعله يأخذ دور المعاني فقط، لأن الارتباط الإحالي الموجود في الانعكاس لا يوجد في المطاوعة[37].

والملاحظ أن هذه الأفعال قد جاءت في سياق القصص القرآني لكل من وزكرياء ويوسف ومحمد عليهم جميعا أفضل الصلاة والسلام، متفقة في الدلالة على **الهلاك**؛ قال الزبيدي: "احترقت أي هلكت"[38]. وإن كانت نتيجة احتراق الجنة أن صارت رمادا، بينما يقتصر اشتعال الرأس شيبا على جزء منه فقط. وذكر ابن منظور أن: "ابتأس الرجل إذا بلغه شيء يكرهه"[39]، ولا يخفى ما في البؤس من الحزن والكدر الموجب للهلاك. ولا ما في "انتَظِرْ" من

دعوة الحق سبحانه رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم إلى ترقّب الهلاك الذي سيلحق مشركي قريش في غزوة بدر الكبرى.

فإذا كان الفعل "احْتَرَقَ"* الوارد في المثال (14)، يكشف عن تدخل الأمر الإلهي للإهلاك بالحرق، فإن الفعل "تَبتَئِسْ" الوارد المثال (16)، يجلّي نوعاً آخر من الهلاك؛ وهو إهلاك النفس نتيجة الاكتئاب الشديد الذي ألمّ ببنيامين من سوء معاملة إخوته. وتتساوق "وَلَا تبتَئِسْ" مع "بِمَا كَانُواْ يعْمَلُونَ" في الآية الكريمة، لتدل على معنى المطاوعة، ذلك أن التأثر حاصل لبنيامين أخ يوسف عليه السلام من سوء معاملة أخوته له. كما يبرز الفعل "انتَظِرْ" الوارد في المثال (17) تدخلاً إلهيا لنصرة محمد صلى الله عليه وسلم على مشركي قريش، إذ أمره الحق سبحانه بأمرين اثنين ليحقق له معجزة الانتصار عليهم وهما: الإعراض والانتظار؛ الإعراض عن مجادلتهم حتى لا يثيرهم لمحاربته. وانتظار اليوم الذي سيتكلّف فيه الله بنصره[40]. ووجه المطاوعة في الآية الكريمة آت من كون الله أنظر الرسول صلى الله عليه وسلم فانتظر.

3.3. (افتعَلَ) مطاوعة لـ(فعَّلَ)

لا يختلف هذا النوع من التناوب عن سابقه إلا في تضمن الفعل الجعلي لسمة [+تكثير] التي يسقطها تضعيف العين عوضا عن صرفية الهمزة التي نجدها في "أَفعَلَ". ونمثل لهذا النوع من التناوب بالمثالين:

(18)أ. **قرَّبَ** اللهُ السّاعَةَ

ب. ﴿**اقْتَرَبَتِ** السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾[41]

ففي (18أ) يُمقول الجذر [ق.ر.ب√] فعلا "قَربَ" يرتقي ليدمج في الرأس الجهي الذي يسقط صرفة التضعيف التي تنشط سمة [+تكثير] تصهّر في الفعل الخفيف من نمط "[+جعل]" فيتولد الفعل "قرَّبَ [+جعل،+/-حالة ذهنية]". ويؤدي التوافق بينه وبين الفعل الخفيف في سمة [+جعل]، وبينه وبين موضوعه الداخلي "الساعة [+متأثر،- حالة ذهنية]" في السمة [-حالة ذهنية] إلى تقارب الاشتقاق واستمراره، وهو ما يسوغ إسقاط موضوع خارجي في مخصص رأس المركب الفعلي الأعلى متوافق مع الفعل والفعل الخفيف في السمة [+جعل]، يأخذ دور المنفذ "الله [+جعل،+حالة ذهنية]"، وموضوع داخلي "الساعة" يحمل دور الضحية [+متأثر،- حالة ذهنية]، ممّا يولد البنية الجعلية المتعدية إلى مفعول واحد (18أ).

بينما في (18ب) تُسْقِطُ صرفية التاء /ت/ فعلا خفيفا "صار" موسوما بالسمة [-جعل]، فتؤدي هذه الأخيرة إلى قمع سمة [+جعل] في الفعل، وصعود الموضوع الداخلي المتأثر "الساعة [+متأثر،-حالة ذهنية]") لملْء موقع الموضوع الخارجي في مخصص المركب الفعلي العلوي وأخذ إعرابه، مما يولّد البنية اللازمة المطاوعة في (18ب).

ويفند هذا المثال الافتراضات التي ترى أن الجعل مشتق من المطاوعة أو العكس، إذ يصعب تصوّر اشتقاق الفعل "قرَّبَ" الموسوم بسمة [+تكثير] من الفعل "اقْتَرَبَ" المتضمن لصرفية التاء التي تسقط الفعل الخفيف "صار" الدال على المطاوعة أو العكس.

وقد أشار ابن عاشور إلى مجيء المطاوعة من هذه الصيغة على (فعَّلَ) المضعف في فعل "يتَّخِذُوهُ" الوارد في المثال:

(19) [وَإِنْ يَرَوْاْ سَبِيلَ الْغَيِّ **يتَّخِذُوهُ** سَبِيلاً][42]

إذ وجّه معناه إلى المطاوعة من (أَخَّذَهُ)، دون أن يستحضر ما ذكره سيبويه[43]، وبيّنه المبرّد من مجيء (افتعَلَ) للدلالة على معنى الاتخاذ. فالفعل يحتمل هذا المعنى أكثر من غيره، وإن قبِل معنى المطاوعة أيضاً؛ لتأثر المتكبّرين في الأرض بطريق الغيّ واتخاذهم له سبيلاً.

ولا يقصر الالتباس على الاتخاذ بل يمتدّ إلى معاني أخرى لعل أبرزها: المبالغة، والتعمّل. وسنمثل لذلك ببعضٍ ممّا جاء في توجيه معنى الأفعال السابقة.

4. التباس المطاوعة ببعض المعاني

4.1. الالتباس بين المطاوعة والاتخاذ

كثيرا ما تلتبس المطاوعة بمعنى الاتخاذ، وهو ما دفع المبرّد للوقوف عند بيان ذلك بقوله: "وَقد يَقع اشتوى فِي معنى انشوى؛ لِأَن افتعل وانفعل على وزن، فَأَما الأجود فِي قَوْلك: اشتوى، فَأن يكون مُتَعَدِّيا على غير معنى الانفعال. وَتقول اشتوى الْقَوْم أَي اتَّخذُوا شواءً، فَتَقول على هَذَا اشتوى الْقَوْم لَحْمًا وَلَا يكون انفعل من هَذَا"[44].

ومن هذا الالتباس ما نجده في تفسير الفعل "انتبَذَ" الوارد في المثال:

(20) [وَاذْكُرْ فِي الْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ **انتبَذَتْ** مِنَ اَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّا[45]]

إذ ذكر صاحب كتاب "المصباح المنير": "انتبذت مكاناً **اتخذته** بمعزل يكون بعيداً عن القوم"[46]. بينما أشار ابن عاشور إلى مجيء هذا الفعل لمعنى المطاوعة حين قال: "الانتباذ: الانفراد والاعتزال، لأن النبذ: الإبعاد والطرح، فالانتباذ في الأصل افتعال **مطاوع** نبذه"[47].

ويبدو أن ابن عاشور لا يقبل بمعنى الاتخاذ في الأفعال التي يلتبس فيها بمعنى المطاوعة؛ لذلك وجّه معنى هذا الفعل وأمثاله إلى المطاوعة، وإن كانت دلالة الاتخاذ فيها أبرز، لأنه يعتبر أن الأصل في (افتعَلَ) هو الدلالة على

المطاوعة. فهو ينتصر للمعنى (الصيغي) الذي تحمله الصيغة على المعنى الدلالي للفعل. لذلك أكثر من إيراد المطاوعة في الأفعال التي جاءت في القرآن الكريم على هذه الصيغة.

4.2. الالتباس بين المطاوعة والمبالغة

نمثّل له بما في قول ابن عاشور: "وَامْتَازَ **مُطَاوِعُ** مَازَهُ، إِذَا أَفْرَدَهُ عَمَّا كَانَ مُخْتَلِطًا مَعَهُ، وَوُجِّهَ الْأَمْرُ إِلَيْهِمْ بِأَنْ يَمْتَازُوا **مُبَالَغَةً** فِي الْإِسْرَاعِ بِحُصُولِ الْمَيْزِ"[48].

ولا يقف الالتباس في (افتعَلَ) بين معنيين؛ كما الشأن بين المطاوعة والمبالغة في الشاهد السابق؛ بل قد يتعداهما إلى الالتباس بمعنى ثالث كالتعمّل، والمشقة في تحصيل الفعل. ومن ذلك ما يظهره الاختلاف في تقدير معنى الفعل (اقْتَرَبَ)؛ فقد نقل الزبيدي عن شيخه قول ابن عرفة*: "إنَّ اقْتَرَبَ أَخَصُّ منْ قرُبَ، فإنَّه يَدُلُّ على **المُبَالغة** في القُرْبِ"[49]، وعلّق عليه بالقول: "ولَعَلَّ وَجْهَهُ أَنّ افتعل يدُلُّ على **اعتمالٍ ومشَقَّةٍ في تحصيلِ الفِعْل**، فهُوَ أَخَصُّ مِمَّا يدُلُّ على القُرْبِ بِلَا قيْدٍ"[50].

ولم يلتفت الطبرسي في تفسيره للمثال (8) الوارد أعلاه، والمعاد هنا في (21):

(21) [ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ][51]

إلى ما ذكره الزبيدي، بل اعتبر أن في "اقتربت" **زيادة مبالغة** على قرب، لأن أصل افتعل إعداد المعنى بالمبالغة"[52]. وتابعه ابن عاشور في تخريج معنى الفعل إلى المبالغة، وإن أشار إلى المطاوعة بقوله: "الِاقْتِرَابُ أَصْلُهُ صِيغَةُ **مُطَاوَعَةٍ**، (...) وَهُوَ هُنَا **لِلْمُبَالَغَةِ** فِي الْقُرْبِ"[53].

4.3. الالتباس بين المطاوعة والتعمّل

تلتبس المطاوعة في هذه الصيغة أيضاً بمعنى التعمّل، ويعرف أيضاً بـ"الاجتهاد في الطلب، الذي يكون بمنزلة السعي المضطرب الذي يخفيه صاحبه، ولا يجهر به"[54]، وهو ما نصّ عليه أبو حيان في توجيهه لمعنى الفعل (يَرْتَدِدْ) الوارد في:

(22) [وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ وَمَن **يَرْتَدِدْ** مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ][55]

حين قال: "وجاء هنا بمعنى **التعمّل** والتكسّب؛ لأنه متكلّف، إذ من باشر طريق الحق يبعد أن يرجع عنه"[56].

بينما ذكر ابن عاشور أن "الارتداد **مطاوع** الردّ. وَالرَّدُّ هُوَ الْإِرْجَاعُ إِلَى مَكَانٍ أَوْ حَالَةٍ (...) وقد يطلق بمعنى **التصيير**"[57] على الذين كفروا بعد إسلامهم. والظاهر أن هذا الفعل وأمثاله من الأفعال التي أخرجها بعض المفسرين

للدلالة على المطاوعة مما يحمل السابقة التصريفية للمضارعة؛ لا ينسجم مع ما اشترطه بعض النحويين من أن حصول الأثر لازم الوقوع في المطاوعة، لأن لاصقة المضارع لا تدل على تحقق الحدث وانقضائه، وإنما تدل على الاستقبال. وهو مذهب كل من السيرافي[58] وابن سيده[59] في تعريفهما للمطاوعة.

ويمتد هذا الالتباس بين هذين المعنيين حتى عند المفسّر الواحد، إذ لم يحسم ابن عاشور معنى الفعل "انتَظَرَ" الوارد في:

(23) [فَأَعْرِضْ عَنهُمْ وَ**انتَظِرِ** انَّهُم مُّنتَظِرُونَ][60]

وإنما اكتفى بالقول: "الانتظار: الترقب. وأصله مشتق من النظر فكأنه **مطاوع**: أنظره، أي أراه فانتظر، أي: **تكلف** أن ينظُرْ"[61]. فالسياق يحتمل المطاوعة، وغيرها.

من خلال ما تقدّم، يبدو أن دلالة (افتعَلَ) على التعمّل والمشقة في تحصيل الفعل هي الدلالة المشتركة التي يطّرد وجودها في جميع الأفعال السابقة، سواء الأفعال التي أخرجها بعض المفسّرين إلى معنى المبالغة مثل: "امْتازَ"، و"اقْتَرَبَ"، إذ تحتمل دلالة الاجتهاد والمبالغة في تحصيل التمايز، والاقتراب. وكذلك الأفعال التي وجّهوا معانيها نحو الاتخاذ، ومنها: "انتبَذَ" إذ لا يخفى ما في الانتباذ من الرغبة في الانعزال، فهو مدعاة للاجتهاد، والسعي في تحصيل هذه الرغبة. ويدعم هذا القول ما نجده في كتاب سيبويه، إذ لم يصرّح مطلقا بمعنى المبالغة فيما ذكره من أفعال على هذه الصيغة، وإنما أشار إلى مجيء بعض منها للتصرّف، والاجتهاد[62].

ولا تخرج المطاوعة عن هذا الالتباس، وهو ما ألمح إليه ابن عاشور في توجيه معنى "انتَظِرْ"، و"اقْتَرِبْ" وغيرهما، إذ لم يفردهما بمعنى المطاوعة، وإنما استحضر ما يحتملان من معاني أخرى إلى جانبها، مرجّحا حينا أحد المعنيين، ومكتفيا حينا آخر بعرض المعنيين دون ترجيح.

وإذا قارنا بين وجهي المطاوعة في الأفعال التي تقبل أن تشتق من صيغي (انفَعَلَ)، و(افتعَلَ) مثل: "انْجَذَبَ، واجْتَذَبَ"، "انقَطَعَ، واقتَطَعَ"، "انعَدَلَ، واعْتَدَلَ"، "انفَتَحَ، وافتَتَحَ" أمكن أن نلحظ أن الانفعال يتحقّق غالباً بيسر، ولا يحتاج الكثير من الوقت، بخلاف الافتعال فإنه يتطلب مدة أطول، لما فيه من التعمّل، والاجتهاد في تحصيل الفعل، مما يسمح بوسمة بالسمة الجهية [+ممتد].

خلاصة

توصلنا من خلال هذه الورقة إلى أن سبب الاختلاف بين النحويين والمفسرين في تخريج معنى المطاوعة من (افتعَلَ) يعود إلى ما قيّد به جلّ النحويين والمفسّرين صيغة (انفَعَلَ) من قيد صواتي، تمثل أساسا في ضرورة ألا تكون فاؤها أحد الحروف الرنينية [و.ل.ن.ر]، وإلا انتقلت فيها المطاوعة من القياس على (انفَعَلَ) إلى السماع على (افتعَلَ)، إذ قبل بعضهم هذا القيد، بينما رفضه غيرهم بحجة توارد المطاوعة في أفعال على (افتعَلَ) دون أن ينسحب عليها، مما أدى إلى تلبس المطاوعة من (افتعَلَ) عند بعضهم بمعاني أخرى مثل: الاتخاذ، والمبالغة، والتعمّل، والتصيير والانعكاس.. وقد تتبعنا نماذج من هذا الالتباس عند بعض المفسرين، سعيا لتخليص المطاوعة من بعض المعاني التي قد تلتبس بها.

كما خلصنا أيضا إلى أن الفرق بين التعبير بـ(انفَعَلَ)، و(افتعَلَ) يكمن في أن الانفعال يتحقّق غالباً بيسر، ولا يحتاج الكثير من الوقت، بخلاف الافتعال فإنه يتطلب مدة أطول، لما فيه من التعمّل، والاجتهاد في تحصيل الفعل. ويكفي أن نقارن بين وجهي المطاوعة في الأفعال التي تقبل هاتين الصيغين، مثل: "انْجَذَبَ، واجْتَذَب"، "انقَطَعَ، واقتَطَعَ"، "انعَدَلَ، واعْتَدَلَ"، "انفَتَحَ، وافتتَحَ" لِنَتبيّن ذلك.

الهوامش:

[1]- الأستراباذي الرضي محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1975م، ج 103/1.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1974م، ج 177/2. وكذلك كتابه الآخر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت– لبنان، 2012م د.ط، ج 597-598/2.

[4]- تسمى بالمطاوعة الصرفية عند بعض الباحثين المعاصرين، نذكر منهم: الوهيبي صالح بن سليمان في بحثه: المطاوعة معناها وأوزانها، المنشور بمجلة جامعة الملك سعود، الرياض، 1414هـ، ص. 519. والعطية أيوب جرجيس في كتابه: أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012 م، ط 1، ص. 15-16، 31-32.

[5]- اصطلح عليها كل من الوهيبي، والعطية: "المطاوعة المعجمية". تنظر: المراجع السابقة.

[6]- الوهيبي، "المطاوعة معناها وأوزانها"، ص. 519.

[7]- سيبويه، الكتاب، ج 66/4.

[8]- ذكر أبو حيان أن (افْتَعَلَ) تجيء لاثني عشر معنى، وهي: الاتخاذ "أَطْبَخَ"، والتسبب "اعْتَمَلَ"، وفعل الفاعل بنفسه "اضْطَرَبَ"، والتخير "انْتَخَبَ"، والخطفة "اسْتَلَبَ"، لموافقة تفاعل "اجْتَوَرَ"، وتفعّل "ابْتَسَمَ"، واستفعل "اعْتَصَمَ"، وفعل المجرد "اقْتَدَرَ"، والإغناء

عنه "اسْتَلَمَ الْحَجَرَ"، ومطاوعة أفعل "انْتَصَفَ مطاوع أَنْصَفَ"، ومطاوعة فَعَّلَ "اغْتَمَّ مطاوع غَمَمْتُه". أبو حيان، البحر المحيط، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ج 58/1.

[9]- الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل العضديات، تح شيخ الراشد، دار الثقافة، دمشق، 1986 م، ص. 286.

[10]- مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين"، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، ج 36/1، 222، 223.

[11]- الأستراباذي، شرح الشافية، ج 108/1.

[12]- مطاوع وَسِقَ، ولم يرد مطاوعه على (انْفَعَلَ) وأصله: اِوْتَسَق فقلبت الواو تاء طلباً لإدغامها في تاء الافتعال وهو قلب مطرد. ابن عاشور محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان، 2000م، ط 1، ج 227/30.

[13]- سورة البقرة، الآية: 191.

[14]- سورة الانفطار، الآية: 2.

[15]- سورة يوسف، الآية: 96.

[16]- سورة الكهف، الآية: 63.

[17]- سورة الانشقاق، الآية: 18.

[18]- تبلورت هذه القاعدة في الإطار المعيار للصواتة التوليدية (تشومسكي، وهالي (1968))، غير أنها أخفقت في تحديد الزائد من الأصلي في بناء "افْتَعَلَ"، وهو ما أسهم في ظهور فرضيات الصواتة المستقلة القطع، كفرضية ترميز عجرة الجذر التي مكّنت من صياغة قاعدة زيادة التاء في هذه الصورة الصرفية، بحيث تكون تاء "افتعل" صرفية انعكاسية. وقد صاغها مكارثي (1981) على النحو الآتي:

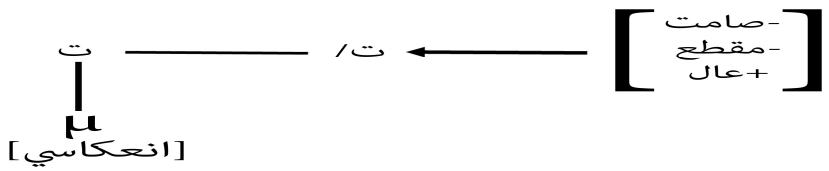

وتقرأ: حوّل حرف العلة الموسوم بالسمات المميزة [–صامت، –مقطع، +عال] إلى "تاء" إذا وقعت قبل "تاء" افتعل؛ حيث تاء افتعل صرفية انعكاسية. للاستزادة راجع: مكارثي (1981).

McCarthy, J (1981). *A prosodic theory of non-concatenative morphology.* – Linguistic Inquiry. 12: 373–418.

[19]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرح وضبط ومراجعة يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة، 2010م، ط 1، ج 235/4–236. والشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، ج 404/5.

[20]- سورة يوسف، الآية: 45.

[21]- سورة يونس، الآية: 24.

[22]- سورة فصلت، الآية: 38.

[23]- سورة الأعراف، الآية: 185.

[24]- سورة البقرة، الآية: 266.

[25]- سورة يس، الآية: 59.

[26]- مطاوع وَسِقَ، ولم يرد مطاوعه على (انْفَعَلَ) وأصله: اِوْتَسَق فقلبت الواو تاء طلباً لإدغامها في تاء الافتعال وهو قلب مطرد. ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج 227/30.

[27]- الطبري أبو جعفر محمد بن جري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000م، ط 1، ج 100/16.

[28]- سورة سبأ، الآية: 50.

[29]- سورة يوسف، الآية: 96.

[30]- سورة الكهف، الآية: 63.

[31]- سورة يوسف، الآية: 45.

[32]- سورة ق، الآية: 30.

[33]- سورة البقرة، الآية: 266.

[34]- سورة مريم، الآية: 3.

[35]- سورة يوسف، الآية: 69.

[36]- سورة السجدة، الآية: 30.

[37]- الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، 1986م، ط 1، ص. 114.

[38]- الزبيدي مرتضي محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة: [ح. ر. ق]، ج 157/25.

[39]- ابن منظور محمد بن مكرم جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ط 3، مادة: [ب.أ.س]، ج 22/6.

[*]- راعى أبو حيان في تقديره للمطاوَع المحذوف ما فرضه النحويون في المطاوعة اللفظية من تلاق في الاشتقاق بين المطاوع والمطاوع، فقدّره بفعل من جنس المذكور (فَٱحْتَرَقَتْ)، إذ قال: "(فَٱحْتَرَقَتْ) هذا فعل مطاوع لأحرق، كأنه قيل: فيه نار أحرقتها فاحترقت". ينظر: البحر المحيط، ج 673/2.

[40]- أبو حيان، البحر المحيط، ج 442/8.

[41]- سورة القمر، الآية: 1.

[42]- سورة الأعراف، الآية: 146.

[43]- سيبويه عمرو بن عثمان قنبر، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1982م، ط 3، ج 73/4.

[44]- المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، د.ط، ج 104/2.

[45]- سورة مريم، الآية: 16.

[46]- الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، 1987م، ج 225/1.

[47]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 79/16.

[48]- المصدر نفسه، ج 45/23.

[*]- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَرَفَة الورغمي التّونسِيّ الْمَالِكِي أَبُو عبد الله. ولد بتونس سنة (717هـ)، وَقَرَأَ بالروايات، وبرع فِي الْأُصُول، وَالْفُرُوع، والعربية، والمعاني، وَالْبَيَان، والقراءات، والفرائض، والحساب. وَكَانَت وَفَاته لَيْلَة الْخَمِيس الرَّابِع وَالْعِشْرين من جُمَادَى الْآخِرَة سنة (803هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، 1964م، ط 1، ج 229/1-230.

[49]- الزبيدي مرتضي محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة: [ق.ر.ب]، ج 13/4.

[50]- المصدر نفسه.

[51]- سورة القمر، الآية: 1.

[52]- الطبرسي الفضل بن الحسين، مجمع البيان في تفسير القرآن، طبعة جديدة منقّحة، دار العلوم، بيروت– لبنان، 2005م، ط 1، ج 237/9.

[53]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 170/27.

[54]- الكوفي نجاة عبد العظيم، أبنية الأفعال: دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989م، ص. 59.

[55]- سورة البقرة، الآية: 217.

[56]- أبو حيان، البحر المحيط، ج 391/2.

[57]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 235/6.

[58]- فائز عبد المنعم، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، 1983م، دمشق، ط 1، ص. 183.

[59]- ابن سيده علي بن إسماعيل، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د.ت، د.ط، ج 175/14.

[60]- سورة السجدة، الآية: 30.

[61]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 243/21.

[62]- سيبويه، الكتاب، ج 74/4.